جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلّية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي : .....

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائرخلال الفترة (2009_2014)

إعداد الطلبة :

– بن جفال سعيد

– سمان وفاء

– صغيرو سعاد

تحت إشراف الأستاذ:

– قدوري نور الدين

السنة الجامعية : 2015- 2016م

تشكرات

الحمد الله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بالشكر الجزيل، إلى الأستاذ المشرف "نور الدين قدوري"، لما بذله معنا

من وقت وجهد خلال فترة إشرافه، ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضرا معـنا، في كل مراحل إنجاز هذا العمل

وفي الأخير أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة، أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

فلكم منا كل الشكر والتقدير

إهداء

قال الله عز وجل : "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلي والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

الحمد الله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول ، الحمد الله على النعمة التي لا تعد ولا تحصى

وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اهدي ثمرة عملي هذا إلى:

من احمل اسمه بكل افتخار

"أبي العزيز"

وإلى من كانت دعاءها سر نجاحي

"أمي الحبيبة "

إلى كل إخواني وأخواتي والأفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء في حياتي اليومية والدراسية

"إسماعيل قويدري"

"وليد بن اعريعيرة"

كما لا أنسى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي.

سعيد

إهداء

الحمد لله الذي وفقني في الانجاز هذا العمل اهدي هذا العمل إلى من أحببناه ولم نراه إلى المبعوث الرحمة للعالمين إلى قرة العين إليك يا رسول الله صلي لله عليه وسلم

اهدي هذا العمل إلى من اختارني شريكة حياته إلى زوجي "جعفر" إلى أعظم امرأة بين النساء الكون إلى "أمي الغالية" إلى من أشرق لي شمس الحرية والعمر المنير "أبي الغالي". إلى دفئ العائلة وسعادتها أختاي "خليصة وشهيرة"

إلى عائلة زوجي وعلي رأسهم أمي وأبي وأخواته "حياة ورهواجة" والي كل أعمامي وأخوالي وخالاتي والي ابن عمتي "صالح" وزوجته وابنته "رهام" وابنه "ادم". والي كل زميلاتي وزملائي "سعاد ،أمال، فضيلة، حليمة، ليندة، سعاد ابنة خالي، زهيرة، سمية، شيماء، سعيد، إسماعيل....."الي كل من يسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي وكل من ساعد في هذا العمل.

وفاء

إهداء

الحمد لله الذي يسرلي ووفقني في مواصلة مشواري الدراسي وأعطاني القوة والثبات في إتمام هذه المذكرة.

اهدي هذا العمل إلى من تملك حياتي إلى

جدتي الغالية "عائشة"

والي من قال فيهما الرحمان"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" إلى من منحتني حبها إلى منبع الحنان إلى من أنارت طريقي أمي الغالية حفضها الله

إلى الذي افن عمره في سبيل تعليمي وعلمني أن الحياة كفاح إلى "أبي العزيز إلى مثلي الأعلى وأمي الثانية أختي العزيزة لويزة وإلى زوجها يوسف

والي شموع حياتي إخوتي " سمير،حمزة،مصطفي،بلال ،مريم ،عفاف"

والى زوجتي أخي وأختي "زهرة" وكذالك "لبنة"، وإلى زهور البيت "بسمة وهبة" ،

وإلى كل زميلاتي وزملائي"وفاء ، أمال، فضيلة، ليندة، حليمة، سعيد،إسماعيل....."

وكذالك إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد وعلي رأسهم الأستاذ نور الدين قدوري.

سعاد

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات :	الصفحة
التشكرات	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	V
قائـمة الجداول والأشكال	VII
مقدمة عامـة	أ–هـ
الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية الاقتصادية و السياسة المالية	
مدخل الفصل	02
المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية	03
المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية	03
المطلب الثاني : تطور مفهوم التنمية الاقتصادية	04
المطلب الثالث : عناصر وأهداف التنمية الاقتصادية	05
المبحث الثاني : نظريات ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية	08
المطلب الأول: تطور نظريات التنمية الاقتصادية	08
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	09
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	12
المبحث الثالث:ماهية السياسة المالية	15
المطلب الأول:تعريف السياسة المالية	15
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	16
المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية	17
المبحث الرابع: أدوات السياسة المالية	19
المطلب الأول: الموازنة العامة	19
المطلب الثاني: النفقات العامة للدولة	23
المطلب الثالث: الإيرادات العامة	27
خلاصة الفصل	32

الفصل الثاني : مساهمة السياسة المالية في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2009_2014)	
مدخل الفصل	34
المبحث الأول :مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001_2014)	35
المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001_2004)	35
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005_2009)	38
المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010_2014)	41
المبحث الثاني : الجهود المبذولة في التنمية الاقتصادية بالجزائرخلال الفترة (2009_2014)	44
المطلب الأول: دعم الفلاحة والتنمية الريفية	44
المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
المطلب الثالث: دعم الصناعة العمومية	53
المبحث الثالث: دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2009_2014)	56
المطلب الأول:دور السياسة المالية في رفع مستوى المعيشة	56
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في الدخل الوطني	58
المطلب الثالث:دور السياسة المالية على تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات	59
خلاصة الفصل	61
الخاتمـة العامة	63
قائمة المصادر والمراجع	67

قائمة

الجداول

والأشكال

قـائـمة الجداول :

رقم	فهرس الجداول :	الصفحة
2-1	البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2004)	37
2-2	تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001_2004)	38
2-3	البرامج الأساسية التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2005_2009)	40
2-4	تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005_2009)	41
2-5	البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)	42
2-6	تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)	43
2-7	تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)	46
2-8	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب تعريف القانون الجزائري	47
2-9	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2009-2014)	48
2-10	مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2009_2014)	55
2-11	تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2009- 2014)	57
2-12	تطور معدل الدخل الوطني ونصيب الفرد من الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)	58
2-13	تطور المداخيل في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)	60

مقدمة

عامة

مقدمة عامة:

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة لما تتميز به عن غيرها من السياسات الأخرى، من حيث الأدوات المستخدمة، والتي تتمثل في الإيرادات العامة والنفقات العامة ويجمعها الميزانية العامة. فالسياسة المالية تحتل الصدارة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني وأهم هذه الأهداف هي تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تقف في طريق النمو وتعوق الاستقرار الاقتصادي.

ولمواجهة هذه المشاكل كان لابد للدولة النامية إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي للنهوض باقتصاديات هذه الدول والمتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي، ولقد حاول الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم إيجاد حلول والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي عرقلت مسار التنمية الاقتصادية لهذه الدول ومن أبرز هذه المدارس المدرسة الكينزية التي اعتبرت السياسة المالية أداة أكثر فعالية من النقدية في مواجهة الآثار الناجمة عن التنمية الاقتصادية .

I. **إشكالية البحث** إن الإشكالية الأساسية التي يعالجها البحث تتمثل في ما يلي:

- ما مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

<u>الأسئلة الفرعية:</u>

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح أسئلة فرعية وهي كما يلي:

1 – ما هي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية ؟

2– ما هي مكانة السياسة المالية في السياسة الاقتصادية ؟

3– ما هو دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الآتي :

1- الفرضية الأولى:يعتبر تطور السياسة المالية في الجزائر انعكاس مباشر لتطوير وتحويل النظام الاقتصادي.

2- الفرضية الثانية:تحتل السياسة المالية دورا هاما ومركزا فعالا في السياسة الاقتصادية.

3- الفرضية الثالثة:يكمن دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية من خلال تقليل التفاوت في توزيع الدخول وزيادة الدخل الوطني.

II. أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل الاقتصادية وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

III. أهداف البحث:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

- تحديد أهم المفاهيم السياسة المالية و التنمية الاقتصادية.
- التطرق إلى أدوات السياسة المالية .
- تحديد دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

IV. حدود الدراسة :

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف إلى صنفين هي على النحو التالي:

- الحدود الجغرافية : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري .
- الحدود الزمنية: تمتد حدود الدراسة (2009_2014) وهي تحتوي على برامج تنموية و مسار السياسة المالية في الجزائر.

V. مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع وهي كما يلي:

1- يعتبر موضوع السياسة المالية موضوعا واسعا كونه ذو أبعاد اقتصادية ومالية .
2- إن موضوع التنمية الاقتصادية والسياسة المالية من الموضوعات التي تشغل الحكومة مما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

VI. المنهج المستخدم في البحث :

نتيجة لطبيعة الدراسة المتمثلة في السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما استدعى الأمر الاعتماد على منهجين:

1- المنهج الوصفي : والذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية والذي تم استعماله كثيرا في الفصل الأول في وصف السياسة المالية والتنمية الاقتصادية المفهوم، الأهداف، الأدوات..... الخ .
2- المنهج التحليلي: من خلال التطرق إلى تحليل جداول النفقات والإيرادات وكذا تطور معدلات التضخم والبطالة.

VII. الدراسات السابقة :

توجد عدة دراسات سابقة فيما يخص هذا الموضوع نذكر منها:

- سلام حمزة، ولد يزير فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(2000_2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، (2013_2014).

هدف البحث إلى:

_ معرفة آليات و معايير السياسة المالية في علاج الإختلالات الاقتصادية والمالية.

_ إبراز الإختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية.

- معط الله أمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر (1970_2012)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان (2014_2015).

هدف البحث إلى:

_ تسليط الضوء على السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

_ إبراز أهم متغيرات السياسة المالية.

_ تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

VIII. خطة البحث:

من أجل دراسة موضوع دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2009_2014). قسمنا دراستنا إلى مقدمة، فصلين، وخاتمة. وهي كالتالي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية والتنمية الاقتصادية، وقسم إلى أربعة مباحث، المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني: نظريات ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية، أما المبحث الرابع: أدوات السياسة المالية.

وفي الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسة حالة الجزائر، وقسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: مسار السياسة المالية، أما المبحث الثاني: الجهود المبذولة من قبل التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث: دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2009_2014).

و في الأخير تم وضع خاتمة للدراسة وقائمة للمراجع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية والتنمية الاقتصادية

مدخل الفصل:

السياسة الاقتصادية لأي دولة تشتمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، والدفع بعجلة التنمية، إلا أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تقوم بتحقيق هذا الهدف إضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى، معتمدة في ذلك على أدواتها التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من أربعة مباحث النقاط التالية:

- ماهية التنمية الاقتصادية.
- نظريات ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- ماهية السياسة المالية.
- أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الركائز التي تساعد في النهوض والرقي باقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية.

حيث ينصب تركيز هذا المبحث على ماهية التنمية الاقتصادية، وفقاً لهذا فإننا سنتطرق إلى ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول تعريف التنمية الاقتصادية، أما المطلب الثاني فيتضمن تطور مفهوم التنمية الاقتصادية، أما المطلب الثالث فهو يشمل عناصر وأهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين، نذكر أهم هذه التعاريف:

أ/ **التعريف الأول:** "هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدف إلى تحقيق زيادة في الناتج الإجمالي ورفع مستوى دخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى التوزيع العادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة".

ب/ التعريف الثاني: "هي عملية التغيير الشاملة المتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق النمو المعجّل والمستمر في اقتصادياتها، وتحسين ظروف ومستوى حياة الإنسان فيها".[1]

ج/التعريف الثالث:هي الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الحقيقي, وزيادة متوسط نصيب الفرد منه, وإجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني, أي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".[2]

1 عبد الله خبابة، تطور النظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعة للنشر، 2014، ص27.

2 محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي,التنمية الاقتصادية مفهومها و نظرياتها و سياساتها,الإسكندرية,دار الجامعة,2002,ص20.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

مرّ مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية، ومراحل نموها من حيث طبيعة هيكلتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية.

وقد مرّ تطور مفهوم التنمية الاقتصادية بأربعة مراحل هي:[1]

أ- **مرحلة من 1940-1950:** وكان ينظر إليها على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفة لمفهوم النمو الاقتصادي.

ب- مرحلة 1960: وكانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق الزيادة السنوية في الناتج الوطني بمستوى أعلى من معدل زيادة السكان.

ج- مرحلة 1970: أصبحت هذه المرحلة تعني النهوض الشامل بالمجتمع من خلال إشباع الحاجيات الأساسية للفرد، بالإضافة لتحقيق الذاتية والشعور الإنساني وتوفير حرية الاختيار.

د- مرحلة 1980: شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدّخل الحقيقي لأسباب داخلية و خارجية مما أدى إلى لجوئها إلى الاقتراض الخارجي، ومن ثمّ استنزاف الكثير من المواد الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتمام لمفهوم التنمية الاقتصادية، التي تعكس أبعاد البيئة البشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستديمة.

حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة التي أصدرت مفهوما يطلق عليه بالتنمية المستديمة والتي تعني: "تلبية حاجيات الجيل الحالي، دون استنزاف حاجيات الأجيال القادمة".

1 منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2002، ص74

المطلب الثالث: عناصر وأهداف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة إجراءات اقتصادية تهدف إلى خلق الطاقة وبالتالي زيادة في متوسط الدخل بالنسبة للفرد من أجل تحقيق الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي، لذا فإن للتنمية الاقتصادية عدة عناصر وأهداف نذكر منها ما يلي:

1-عناصر التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عناصر عديدة تتمحور حول الزيادات وكيفية توزيع الدخل، ويمكن إبراز عناصرها فيما يلي: [1]

1-1-تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدّخل

النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل نمو السكان.

1-2-وجود سياسة حقيقية وليست نقدية

ومنه نستخلص أن تكون الزيادة التي تحقق في دخل الفرد أكبر من معدل التضخم.

1-3-وجود زيادة مستمرة وليست عابرة

بمعنى أن الزيادة التي تحقق في الدخل لا بد أن تكون مستمرة على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة، وسرعان ما تزول بزوال أسبابها.

1 محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد العلي الليثي، مرجع سبق ذكره, ص73.

1-4-إحداث تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي للدولة

حيث لازالت العديد من الدول النامية تختص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعة ولا تولي للإنتاج الصناعي أهمية تذكر، لذا تهدف التنمية الاقتصادية إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادي، والاهتمام أيضا بالزراعة واكتشاف موارد إنتاجية جديدة، وإدخال طرق فنية جديدة للإنتاج. [1]

1-5-إعادة توزيع الدخل

ويعني توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان، والقضاء على البطالة والفقر، لذا يصبح من أولويات التنمية الاقتصادية العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

1-6- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة

وتهتم بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة، وتعطي أولوية أكثر للأساسيات التي تحتاجها الطبقة الفقيرة، وهذا كله يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المحلية.

وهذا كله من أجل الرقابة على نوعية الإنتاج وتسعير المنتجات أو الخدمات الأساسية من أجل تحديد الدعم المقدم من تلك الجهات. [2]

2- أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير الحياة الكريمة لهم، ويمكن إبراز بعض أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي: [3]

1 سحر عبد الرؤوف سليم و عبير شعبان عبده,قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية,ط1, الإسكندرية, دار النشر,2013, ص80_84.

2 محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد العلي الليثي، مرجع سبق ذكره ، ص82-83.

3 كامل بكري، التنمية الاقتصادية، ط1، بيروت، دار الجامعة، 1988، ص63.

2-1- الزيادة في الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في دول مختلفة، وذلك بأن الغرض الذي يدفع بهذه البلاد هو فقرها، وانخفاض مستوى المعيشة ونمو عدد السكان ولا سبيل إلى القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلى زيادة الدخل الوطني.

2-2- رفع مستوى المعيشة

التنمية الاقتصادية هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة، لكل ما يتضمن هذا التعبير من معاني، ولعل أقرب المقاس لدلالة مستوى المعيشة للفرد هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما زاد هذا المتوسط ارتفاعا كلما دلّ ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس.

2-3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات

هذا الهدف في الواقع هو هدف اجتماعي إذ نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل الوطني وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل، فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها.

2-4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني

في بعض البلدان تتغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، فهي مجال إنتاج ومصدر من مصادر الدخل الوطني، وسيطرت الزراعة على الاقتصاديات بأن تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة لتقلبات في الإنتاج والأسعار.

لذا فالتنمية الاقتصادية تسعى للتقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد الوطني، وذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة من أجل القضاء على المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية[1].

1 المرجع السابق, ص71-75.

المبحث الثاني: نظريات ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تعتبر النظريات الاقتصادية مجموعة فرضيات خاصة بتفسير الظواهر التي يمكن التوصل من خلالها لاستنتاجات تستخدم في عمليات التنبؤ، وتبرز نجاعتها في مدى فعالية مصادر تمويلها.

ووفقا لهذا فإننا نتطرق إلى ثلاثة مطالب، حيث المطلب الأول، يتناول مراحل تطور نظريات التنمية الاقتصادية، أما المطلب الثاني فيشمل أهم نظرياتها، أما بالنسبة للمطلب الثالث فيتناول مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور نظريات التنمية الاقتصادية

مرّ تطور نظريات التنمية الاقتصادية منذ العقود الماضية بأربعة مراحل[1]:

1- مرحلة نشأة اقتصاد التنمية:اهتم الاقتصاديون في الوقت المبكر من التنمية الاقتصادية ووضعوا نظريات التي ركزت على الإنتاج وبنيته، غير أن الأساس النظري قد اتخذ مساره الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت بداية عملية إزالة الاستعمار وإرساء القواعد ومؤسسات (بريتن وودز)وقد تأثر الفكر التنموي للكينزية حيث كانت تشكل النماذج الاقتصادية الكلية والربط بين التراكم والنمو وضرورة تقديم المعونات الخارجية.

اهتم تحليل النيوكلاسيك بعوامل التخلف كتعطيل العرض وعوامل النمو والتنمية بسبب ضعف المدخرات والمؤهلات وانخفاض سعر الفائدة.

2- مرحلة تجديد اقتصاد التنمية: في ظل مناخ أزمة اقتصاد التنمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين عرفت التيارات النظرية بعض التلاقي، باندماج معالم هيكلية وعناصر غير سوقية في التيار النيوكلاسيكي وأخذت بعين الاعتبار المتغيرات النقدية والمالية وسلوكيات

1 مصطفى أحمد حامي، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية، ط1، القاهرة، دار الجامعة، 2011، ص150-153.

الأطراف كما يعتمد على وضع نماذج اقتصادية كلية تدمج المتغيرات البنيوية وتأخذ بعين الاعتبار الأسعار وتحليل الآثار الاجتماعية لسياسية الإصلاح.

3- مرحلة الحاجات الأساسية للتنمية: ولقد اهتم الفكر الاقتصادي إلى زمن طويل بالإنسان كعامل في دالة الإنتاج أو كمستهلك، ويعود الانتشار والاهتمام بالحاجات الأساسية للتنمية إلى مؤتمر منظمة العمل الدولية في عام 1976، الذي رأى أن البديل التنموي يهدف إلى إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات التنموية لترقية فرص الرضا للمجتمع، وتوجيه الناتج الوطني لصالح إشباع الحاجات الأساسية من السلع والخدمات الفردية والعامة والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من سكان البلاد.

4- مرحلة العودة إلى السوق: في القرن العشرين برزت هيمنة الفكر التقليدي والرغبة في العودة لاقتصاد السوق، وذلك لعدم الاستقرار في النظام الاقتصادي القائم في تلك الفترة وتعاظم الضغوطات الخارجية مما أعاد للنظرية النيوكلاسيكية مكانا مهيمنا في البلدان النامية، وهكذا فإن القيادة الفكرية التي لعبتها مؤسسات (بريتن وودز) أدّت إلى تنشيط الفكر الليبرالي بالدعوة إلى العقلانية وإلى تنسيق السلوكيات الفردية من خلال السوق، الذي أعيد الاعتبار له بأنه المرجع والمثال، كما اعتبرت المؤسسات والقواعد والمعايير الاجتماعية كتشوهات تخرب السوق، أو ليست إلا علاقات تعاقدية بين الإدارات الفردية[1].

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

لقد تم الاهتمام بنظريات التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال التنمية، وذلك من أجل حياة أكثر رفاهية واستقرار وقد برزت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في بلدان ومناطق مختلفة اقتصاديا.

ولتحقيق هذا الهدف تتناول نظريات التنمية الاقتصادية:

1 المرجع السابق، ص154.

1- نظرية الدفعة القوية: صاحب النظرية هو "Rosentei Rodan"، الذي عرف الدفعة القوية بأنها توجيه الحد الأدنى من الموارد لبدء عملية التنمية وذلك لضمان استمرارها وتقوم نظرية الدفعة القوية على أمرين[1]:

- ضرورة أن يكون الطلب على عدد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى التكاليف الممكنة في العديد من المجالات الإنتاجية.

- يتمثل في أنه زيادة الطلب على أي سلعة، فمن الضروري أن ترفع مستويات الدخول، بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد القومي كله، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل برنامج شامل وحجم الاستثمار.

2- نظرية النمو المتوازن: ركز "Nurkse" في نظريته غلى التنمية جميع القطاعات الاقتصادية دون تمييز بحيث تتمتع هذه القطاعات المختلفة بمعدل يتلاءم مع احتياجات الطلب الكلي كما أنها تفترض وفرة عرض رأس المال الذي تحكمه المقدرة والرغبة في الادخار وترجع هذه النظرية على الأهمية التكاملية التي يشكل كل قطاع فيها سوق لناتج قطاع آخر، وتكمن أهمية هذه النظرية على العلاقة بين قطاعين الزراعي والصناعي وإقامة توازن بين التجارة الداخلية والخارجية[2].

3- نظرية النمو غير المتوازن: ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف ب: ألبرت هيرشمان الذي رأى أن النمو غير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية لذا يجب أن تتركز في القطاعات أو الصناعات إستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وقد دعا أن النمو غير المتوازن أكثر واقعية لفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري. [3]

1 كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص166.

2 عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص57.

3 محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره ، ص182.

4- نظرية أقطاب مراكز النمو: كان الفرنسي "بيرو" هو السباق في شرح الأفكار، حيث ركز على أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، وتتمتع بأسواق تصريف مهمة، وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية.

5- نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية: ركز صاحب هذه النظرية "آرثر لويس وهوليس تشينري" على التغيرات الهيكلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المختلفة تحويل هياكلها الاقتصادية التي تعتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد أكثر حداثة وتنوعا والذي يحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات وهناك نموذجان يمثلان هذه النظرية، نموذج آرثر لويس، وهوليس تشينري[1].

6- نظرية مراحل النمو (روستو): يرى روستو في نظريته عن مراحل النمو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم يكون في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات يجب أن تمر بها كل المجتمعات، وأن كل مرحلة من هذه المراحل لها مميزاتها الخاصة، وقد اعتمد روستو في ذلك على الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة وتمثلت هذه المراحل فيما يلي[2]:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة النضج.
- مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير.

7-نظرية التبعية: ظهرت هذه النظرية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وتعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، ومن أصحاب هذه النظرية "دوس سانتس وpaulbaran" وتنظر هذه النظرية إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والاقتصادية،

1 مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2007، ص100-101.

2 محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص150.

وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية.

وترجع التبعية وجود استمرار حاله التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي والبلدان الفقيرة مع البلدان الغنية. [1]

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي محرك فعال لتطور الاقتصاد وتمويلها يقع على عاتق المدخرات الوطنية بصفة أساسية، ويستعان بالمدخرات الأجنبية لاستكمال النقص في المدخرات الوطنية ومن هنا فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بالمصادر الداخلية والخارجية.

1-المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

تمثل المصادر الداخلية دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية وتتكون هذه المصادر من:

1-1- **الادخار العائلي:** وهو عبارة عن الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق على الاستهلاك ويعتبر من أهم مصادر الادخار في الدول، ويشمل الادخار العائلي على المدخرات التعاقدية والزيادة في الأصول النقدية للأفراد والاستثمار المباشر وسداد الديون. [2]

1-2- **ادخار قطاع الأعمال:** يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج الوطني وهو في العادة يشمل على قطاع منظم وغير منظم كالشركات ومحلات التجزئة. [3]

1-3- **الادخار الحكومي:** يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة في الضرائب وغيرها من مصادر الإيرادات العامة التجاري الحكومي وأهم إيرادات الدولة الجارية من حصيلة الضرائب. [4]

1 مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص113-114.

2 محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص219.

3 أحمد عارف، ومحمد حسين الوادي، التغطية والتنمية الاقتصادية، ط1، عمان، دار المسير، 2011، ص36.

4 محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره ، ص146، 243.

1-4- **الادخار عن طريق التضخم:** تقوم الحكومة باقتطاع جانب الدخول والموارد الحقيقية للأفراد ويأتي ذلك من خلال إنفاق قوّة شرائية جديدة تقدر منها في جهاز المصرفي، وذلك لتغطية عجز في الميزانية مما يترتب عليه ارتفاع في أسعار بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الدخول النقدية.

2- المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

نظرا لعدم كفاية المصادر الداخلية فإن الدولة تلجأ إلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية وتتكون هذه المصادر من:

2-1- **القروض الأجنبية:** هي إحدى الوسائل للحصول على التمويل الخارجي، والقروض الأجنبية تنقسم إلى:

قروض عامة: هي التي تعقدها حكومات الدول مع المقيمين في الخارج، سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين.

قروض خاصة: هي القروض التي يعقدها الأشخاص طبيعيين ومعنويين في الخارج سواء كانوا أفرادا أو شركات أو منظمات[1].

3- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية

وتتمثل المنح والمعونات انتقالا لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة إلى الدول المتلقية، وفي حالة المنح لا يكون هناك التزام على الدول بالدفع بينما المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة، وتكون المنح في صورة نقدية أو عينية[2].

1 سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عده، مرجع سبق ذكره ، ص187-190.

2 محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص290.

4- الاستثمارات الأجنبية

تحتل الاستثمارات الأجنبية مكانة واضحة في اقتصاديات الدول، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وتنقسم إلى استثمارات مباشرة وغير مباشرة.

4-1- **الاستثمارات المباشرة:** وهي التي تفوق استثمارات غير مباشرة، وتتمثل في مشروعات التي يمتلكها الأجانب والشركات متعددة الجنسيات.

4-2- **الاستثمارات غير المباشرة:** تتمثل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء أوراق مالية وأسهم وسندات. [1]

1- كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص294-295.

المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية

تقترن السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، فإننا نعالج من خلال هذا المبحث تعريف السياسة المالية وتطورها وأهم أهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل، فهو يستهدف إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، فقد تطور هذا المفهوم وأصبح يركز على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها في جميع الأوقات.

ومن خلال هذا المنطلق جاء تعريف السياسة المالية حسب وجهات نظر المفكرين والاقتصاديين كالتالي:

أ/ **التعريف الأول:** "هي مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة قصد تحقيق أهداف محدد".[1]

ب/ التعريف الثاني: "تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف، والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني ، والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته".

ج/ التعريف الثالث: "هي عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما سيخلفه هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييف كميّاً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة".[2]

1 إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص263.
2 عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د ت، ص 21.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ولقد تطورت فلسفة الفكر المالي تطورا شاملا وتأثرت بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية "كينز" العامة للعمالة والفائدة والنقود، كما تأثرت أيضا بمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية والمبادئ والنظم الاشتراكية المعاصرة.

1- السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

يقوم الفكر الكلاسيكي على أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث عند قيامه بهذا النشاط فإنه يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية، وهذه المصلحة تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد، ومن ثم فلا تتعارض مع بعضها البعض وتحقق مصلحة المجتمع، فالدافع الفردي هنا هو أساس السياسة المالية، وجاء قانون "ساي" الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب" يؤكد وجود علاقة مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل وبما أن النقود حسب الكلاسيك ما هي إلا وسيط للتبادل، فإن أي زيادة في الدخل ستتحول مباشرة إلى زيادة مماثلة لها في الإنفاق. [1]

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي

يرى كينز من خلال نظريته إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وأكد عجز السياسات التي افترضها الكلاسيك عن قدرتها في تحقيق التوازن المستقر عن مستوى التوظيف الكامل، وأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار، فأوضح أن العبرة ليست بتوازن موازنة الحكومة بل بتوازن موازنة

1 حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص25-26.

الاقتصاد الوطني وهكذا أخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:[2]

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد به تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب، وكذلك الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع، وتلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق هذا الاستقرار من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل الوطني.

2- تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة: وهي تمثل عملية توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة، بين الأغراض والحاجات المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد والمجتمع، وتبين الأدبيات أن هذه العملية تشمل تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص وكذلك تخصيص السلع بين سلع الإنتاج والاستهلاك.

3- إعادة توزيع الدخل الوطني: تبين الأدبيات أن الدخل القومي ينقسم إلى قسمين:

- **الدخل الوظيفي:** وهو ما تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة.
- **الدخل الشخصي** وهو يتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر في كل فئة من فئات الدخل.

1 عبد المنعم فوزي، المالية، مرجع سبق ذكره، ص22.

2 مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص340.

4- استقرار الأسعار: بحيث أن زيادتها تؤدي إلى انتشار الظاهرة التضخمية والتي تنجم عنها تدهور مستوى المعيشة للأفراد، أما حالة الانخفاض في الأسعار فتؤدي إلى حالة الانكماش لذا تعد حالة الاستقرار التام للأسعار أي الحالة المثلى.

ومنه فإن الأهداف العامة المرجوة من السياسة المالية هي: [1]

- العمل على الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج.
- العمل على تحقيق التوظيف الكامل قدر المستطاع.
- تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

1- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره ، ص265.

المبحث الرابع: أدوات السياسة المالية

لا يمكن لأحد أن ينكر الأهمية التي تكتسبها المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومكانتها المرموقة كأداة من أدوات التعديل الاقتصادي، حيث تسعى لتمويل احتياجات الدولة من خلال توزيع الأعباء العامة على المواطنين، يتم إعداد تفاصيل الإيرادات والنفقات بصورة منظمة في إطار الميزانية العامة للدولة الذي يصادق عليها ضمن قانون المالية السنوي، ومنه فإن أدوات السياسة المالية تتمثل في الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

المطلب الأول: الموازنة العامة

لقد تطورت فكرة الموازنة العامة بشكل تدريجي تأثر خلالها مفهومها بتطور نظام الحكم ومدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعتبر صورة صادقة للأحوال السياسية والاقتصادية في كل مرحلة من مراحل تطورها، وهو ما سوف نبينه من خلال التعرض لمفهومها وأهم مبادئها وقواعدها[1].

1- تعريف الموازنة العامة

بدأ مفهوم الموازنة العامة من خلال التعبير عن مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من ممثلي الشعب (نواب البرلمان) ولما توطد هذا المبدأ أدرك هؤلاء النواب أن حق اعتماد الضريبة يتضمن حقا آخر هو حق الرقابة على كيفية إنفاقها، ثم تطور هذا الحق إلى حق مناقشة النفقات والإيرادات العامة، ومن هنا تبلورت عدة مداخل لتعريف الميزانية العامة، وهي كالتالي[2]:

1 منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمن الهيتي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، عمان، دار المناهج، 2006، ص145.
2 فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، عمان دار الرضوان، 2013، ص275.

1-1- المدخل الإداري: يعرفها بأنها صك تعده السلطة التنفيذية يتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها ولمواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات حيث يتم عرضها على السلطة التشريعية لمناقشة ما تراه مناسبا.

1-2- المدخل الاقتصادي: انطلق هذا المدخل من التعريف التالي: " الموازنة العامة أداة مالية تقوم الحكومة باستخدامها لاقتطاع جزء من الثروة المنشئة بهدف تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التوازن والرفاه".

1-3- المدخل القانوني: يتضمن هذا المدخل التعريف على أساس قانون البلد الذي يحكم النشاط المالي، فمثلا تعرف وفق القانون الفرنسي: " بأنه الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها، يؤذن بها ويقررها قانون الموازنة العامة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية للمرسوم الصادر في جوان 1956".

2- القواعد العامة التي تحكم تحضير الميزانية

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الميزانية أن تضع في اعتبارها عددا من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة وتتمثل هذه المبادئ الأربعة فيما يلي: سنوية، وحدة، عمومية، وتوازن الميزانية.[1]

2-1- قاعدة سنوية الميزانية:

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية.

1 المرجع السابق، ص275.

2-1-1- الاعتبارات السياسية: تتمثل في أن مبدأ الميزانية يضمن دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام.

2-1-2- الاعتبارات المالية: فتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس من خلالها أغلب الأنشطة الاقتصادية كما أنها تضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب.

2-2- قاعدة وحدة الميزانية

ويقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة الإعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية.[1]

2-3-قاعدة عمومية الميزانية

يستلزم تحصيل الإيرادات العامة القيام ببعض النفقات لهذا توجد طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة.

2-3-1- طريقة الناتج الصافي: ومرادها إجراء مقاصة بين إيرادات كل وحدة ونفقاتها بحيث لا يظهر في الميزانية إلا نتيجة المقاصة، أي صافي الإيرادات أو صافي النفقات.

2-3-2- طريقة الموازنة الشاملة: ومرادها أن تدرج في الميزانية كل نفقة وكل إيراد مهما كان مقداره ودون أي إجراء، وهذه الطريقة المتبعة أي مبدأ العمومية والشمول، ذلك لاعتبارات بعضها سياسي والآخر مالي.

1 محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علاء، المالية العامة، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص37.

2-4- قاعدة توازن الميزانية

يحتوي توازن الميزانية على مفهومين[1]:

2-4-1- المفهوم التقليدي: يعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحتة وهذا موازنة الأفراد والمشروعات.

2-4-2- المفهوم الحديث: أما النظرة الحديثة لم تعد تنظر إلى العجز على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي.

3- مبادئ إعداد الموازنة العامة

على الرغم من تعدد المداخل الموضحة للميزانية العامة إلا أنها تكاد تتفق في توفير مبدئين أساسيين ينبغي أن لا تغيب عند إعداد الميزانية هما: مبدأ التقدير ومبدأ الاعتماد.[2]

3-1- مبدأ التقدير: يشير هذا المبدأ إلى أن البيانات الواردة في الموازنة العامة هي بيانات تقديرية تمثل مبالغ ينتظر الحصول عليها من المصادر المختلفة للإيرادات العامة وكذلك تقدير للأرقام التي يتوقع إنفاقها في السنة المالية القادمة، فهي إذن تقدير احتمالي يقبل الزيادة على فقرة من الفقرات وكذلك التقليص من الفقرات الأخرى أي أنه قابل للتعديل.[3]

ويستفيد المخطط المالي من تجارب الميزانيات السابقة وحساباتها الختامية وكذلك من مؤشرات تدفقات النقد الأجنبي وتوجهات الدولة لتحديد ملامح الميزانية التقديرية للعام المقبل، الختامي إلى بيان بالنفقات والإيرادات الفعلية التي تم تنفيذها فعلا للسنة المالية المنتهية، أما

1 محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علاء، المالية العامة، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ت، ص37.

2 منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص148.

3 المرجع السابق، ص 148.

وبهذا يكون من الضروري التمييز بين الموازنة العامة والحساب الختامي حيث يشير الحساب الموازنة العامة فتشير إلى بيانات تقديرية للسنة القادمة قد تحقق أو تخضع للتعديل.

3-2- مبدأ الاعتماد: نستطيع القول إن مبدأ الاعتماد قد بدأ في القرن السابع عشر عندما تسلم البرلمان الانجليزي الصلاحيات المالية المتعلقة بالضرائب وكيفية إنفاقها فتبلور مبدأ الاعتماد ومن ثم انتقل إلى سائر الدول الأخرى، وكانت فرنسا أول بلد بعد بريطانيا يعتنق هذا المبدأ، والاعتماد يعني المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية في خطة الإنفاق والإيراد المقبل من قبل السلطة التشريعية، أي أن الاعتماد هو بمثابة إعطاء الشرعية للميزانية العامة من خلال مصادقة ممثلي الشعب[1].

المطلب الثاني: النفقات العامة للدولة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها.

1- تعريف النفقة العامة

"هي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة، ومن هنا فإن النفقة العامة تنطوي على ثلاثة عناصر"[2]:

1-1- مصروفات قابلة للتقدير النقدي: الدولة بصدد إشباع الحاجات العامة تحصل على ما يلزمها من موارد اقتصادية عن طريق دفع مقابل نقدي لأصحاب خدمات عنصر الإنتاج وفي مقابل ما يلزمها من سلع وخدمات.

1 سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح, فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي,دراسة حالة الجزائر:2000_2014,رسالة ماستر(غير منشورة),كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة أكلي محمد أو لحاج,2013_2014,ص18.

2 محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص63.

1-2- قيام جهة حكومية بالإنفاق: لعل من أهم ما يفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، أن النفقة العامة تقوم بها جهة عامة والتي تتمثل في كافة الأشخاص المعنوية أي أشخاص القانون العام ممثلة في الحكومة المركزية والمحليات والهيئات العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة في معظم الأحوال حتى وإن مارست بعض هذه الجهات أنشطة تبدو في ظاهرها أنها تستهدف تحقيق أرباح نقدية مثلما تفعل بعض شركات القطاع العام.

1-3- الإنفاق بغرض تحقيق منفعة عامة: لما كان غرض الإنفاق الخاص هو تحقيق منفعة خاصة فإنه يشترط لكي تكون النفقة عامة أن يكون الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة أي إشباع حاجات عامة، ولا شك أن مضمون ومفهوم الحاجات العامة قد لحقه الكثير من التغيير مع تطور وظائف الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة الاشتراكية أو الدولة المنتجة. [1]

3- قواعد النفقات العامة

حتى تتمكن النفقات العامة من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجات العامة، فإن ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة، مستعملة في ذلك أداة الاقتصاد في النفقات، مع الأخذ في الحسبان أهمية وضرورة وجود طرق ومناهج للرقابة التي تضمن توجيه النفقات العامة نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة، وهنا نستطيع التمييز بين قاعدتين للنفقات العامة، أولها قاعدة المنفعة والأخرى قاعدة الاقتصاد في النفقة.[2]

3-1- قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما، في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة. وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظّري المالية العامة.

1 محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، ط1، مصر، الدار الجامعية، 2009، ص267-268.

2 محمد عباس محرزي, مرجع سبق ذكره, ص65.

وقاعدة المنفعة أمر بديهي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها.

وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها، معناه أن هذه النفقات لا مبرر لها.[1]

4-1-قاعدة الاقتصاد

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة، حيث أن هذه الأخيرة، بديهيا تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن، لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة، إلى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واتساع رقعة التهرب والغش الضريبي[2].

بمعنى آخر تهدف هذه القاعدة إلى استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات. [3]

4- محددات النفقات العامة

يقصد بمحددات النفقات العامة العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، وبمعنى آخر فإنه بعد التطور الذي لحق بدور الدولة في مختلف النظم الاقتصادية يثور تساؤل حول مدى نطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تتصدى لها الدولة وتساهم في إشباعها.

وماهي القيود التي يمكن أن ترد على النشاط المالي للدولة ونذكر فيما يلي: المذهب الاقتصادي والطاقة المالية للدولة ومستوى النشاط الاقتصادي.[1]

1 المرجع السابق، ص65.

2 علي زغدود، المالية العامة، الجزائر، الساحة المركزية بن عكنون، 2005، ص24-27.

3 محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره ، ص68.

4-1- المذهب الاقتصادي

مما لا شك فيه أن دور الدولة طبقا للمذهب الذي تعتنقه يمثل أحد المحددات الرئيسية لنطاق النشاط المالي للدولة عموما، ومدى الحاجات العامة التي تقوم بإشباعها وكما ذكرنا فإنه على الرغم من الرخاء الاقتصادي والقدرات المالية المتاحة للدولة في ظل المذهب الفردي الحر إلا أن الحاجات العامة كانت محدودة للغاية ومحصورة في الخدمات والمرافق الأساسية.

4-3- الطاقة المالية للدولة

لا شك في تصدي الدولة لإشباع الحاجات العامة يستلزم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك، حيث أصبح من المسلَّم به أن النفقات العامة للدولة الحديثة تأخذ صورة نقدية، ومن هنا تمثل قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات محددا أساسا لنطاق النشاط المالي للدولة ولحجم النفقات العامة

4-4- مستوى النشاط الاقتصادي

تشير كثير من الدراسات التطبيقية منذ بداية القرن العشرين خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة، إذ أن هناك من يرى وجود ارتباط بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو الدخل القومي في الأجَل الطويل.

وتظهر علاقة الارتباط بين الإنفاق العام ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال انعكاس المتغيرات الاقتصادية الأساسية على مستوى النفقات العامة، ذلك أنه كلما تحسن مستوى النشاط الاقتصادي وارتفع مستوى الدخل زادت قدرة الدولة على تحصيل الضرائب وهي مصدر الإنفاق الرئيسي مما يتيح الفرصة لمزيد من النفقات كلما زاد الدخل الوطني. [2]

1 محمد البنا، مرجع سبق ذكره ،ص 273 .

2 محمد البنا، مرجع سبق ذكره ، 273-276.

المطلب الثالث: الإيرادات العامة

تنعكس أبعاد أهداف النشاط المالي للدولة على طبيعة كافة أدواتها المالية، ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت الدولة أدوات للوصول لذلك من بينها الإيرادات العامة التي تمكن الدولة من تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن في ميزانيتها.

1- تعريف الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية: " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".

2- مصادر الإيرادات العامة

إن زيادة النفقات العامة وتطورها وتنوعها كان العامل الأساسي الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة وتنوعها حجما ونوعا، حيث تعددت مصادر هذه الإيرادات، وتنقسم هذه المصادر إلى:

2-1- موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين): ويقصد بأملاك الدولة كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية وطنية عمومية أو ملكية وطنية خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم أملاك الدولة وفقا لمعيار "النفع" إلى الملكية الخاصة والعامة[1].

2-1-1- أملاك الدولة العمومية: ويقصد بالملكية العمومية الأملاك التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنوية وتكون معدة للاستعمال العام وتحقق نفعا عاما، وتتضمن الأملاك الوطنية العمومية كلا من الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية:

أ/ الأملاك العمومية الطبيعية: تشتمل على: [2]

1 محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص139.

2 مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص391.

- شواطئ البحر.
- المياه البحرية الداخلية.
- مجاري المياه ورقاق المجاري الجافة.
- المجال الجوي الإقليمي.
- الثروات والموارد الطبيعية والسطحية والجوفية.

ب/ الأملاك العمومية الاصطناعية: تشتمل على:

- الأراضي المعزولة اصطناعيا عن تأثير الأمواج.
- السكك الحديدية.
- الموانئ المدنية والعسكرية.
- الموانئ الجوية والمطارات المدنية والعسكرية.
- الطرق العادية السريعة.
- الآثار العمومية والمتاحف والأماكن الأثرية.

2-1-2- الأملاك الوطنية الخاصة: ويقصد بالملكية الخاصة الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها وتشمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة والولاية والبلدية:[1]

- العقارات والمنقولات بمختلف أنواعها.
- الحقوق والقيم المنقولة.
- الأملاك والحقوق الناجمة عن تجزئة حق الملكية.
- الأملاك التي ألغي تخصيصها في الأملاك الوطنية العمومية.

1 المرجع السابق, ص392.

وما هو جدير بالذكر هو أن فرض هذه الرسوم لا يعني اعتبار "الأملاك العامة " مصدرا للإيرادات العامة، إذ أنه مال عام معد للاستخدام العام والغرض منه تقديم خدمات عامة وليس الحصول على أموال للخزينة العمومية وبالتالي لا يمثل مصدرا للإيرادات العامة، أما بالنسبة للملكية العمومية الخاصة فإن استخدامها يكون بمقابل، وتحقق دخلا يعتبر مصدرا للإيرادات العامة.

2-2- الرسوم: يعرف الرسم بصفة عامة بأنه: " مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم". ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية.

2-2-1- خصائص الرسوم: يتميز الرسم بالخصائص التالية:[1]

- الصفة النقدية للرسم.
- صفة الإجبار للرسم.
- صفة المقابل.
- طابع المنفعة.

2-2-2- الفرق بين الرسم وبعض الإيرادات العامة الأخرى

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزانة الدولة بصفة تكاد تكون دورية ومنتظمة، وتحصل الدولة على إيراداتها من الرسوم كمقابل للخدمات التي تؤديها، ويختلف الرسم عن باقي الإيرادات العامة الأخرى كالضريبة والثمن الخاص وغيرهما، ويتمثل في[2]:

أ/ الفرق بين الرسم والثمن الخاص: يتفق الرسم مع السعر في أن كلاهما يدفع للحصول على مقابل معين ولكنهما يختلفان وطبيعة الهيئة التي تقدمه، فالرسم يدفع مقابل خدمة من

1 المرجع السابق, ص392.

2 محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص146.

مرفق عام، أما الثمن فهو مقابل خدمة تجارية أو سلعة يقدمها مشروع تجاري ويخضع لشروط المنافسة.

ب/ الفرق بين الرسم والضريبة: يتفق الرسم مع الضريبة في أن كلاهما مبلغا نقديا ويدفع جبرا، أما أوجه الاختلاف بينهما فيتمثل في أن الرسم مقابل خدمة خاصة والضريبة تدفع مقابل خدمة عامة.

2-3- الضرائب: تعرف الضريبة بأنها: " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

2-3-1- خصائص الضريبة: تتميز بالخصائص التالية:[1]

- الضريبة ذات شكل نقدي.
- الطابع الإجباري والنهائي للضريبة.
- تدفع دون مقابل.
- تهدف إلى تغطية النفقات.

2-3-2- أنواع الضريبة

تم تقسيمها إلى قسمين: ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.[2]

أ/ الضرائب المباشرة: وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل، ونظرا لتعدد مصادر الدخل أصبحت الضريبة ذات أهمية كبيرة، فقد يكون المصدر من رأس المال أو العمل أي هذه المصادر تدر دخلا يطلق عليه الدخل النوعي أو الفرعي.

1 محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره ، ص147.

2 فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره ، ص117.

ب/ الضرائب غير المباشرة: وهي ضرائب لا تقل أهمية عن التي سبقتها وتسمى بضرائب الإنفاق، ونظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل للضرائب فإنه كذلك أخضعت الإنفاق للضريبة.

2-3-3- أهداف الضريبة

تفرض الضريبة على الأشخاص من أجل تحقيق أغراض معينة أو أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة للأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى، كما أن للضريبة دور بصفة أساسية في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التي تحقق أغراض التنمية فالجزم بأن للضريبة هدف أساسي يتمثل في تغطية أعباء العامة.[1]

2-4- القروض العامة

هي مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العام وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه.

2-5- الإصدار النقدي

هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونيا (البنك المركزي) وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي.

1 فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص117.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره يمكن أن نستخلص بأن السياسة المالية التي تتخذ من المعطيات المالية موضوعا لتدخلها، فقد طورت بدءا بالدور المحايد للسياسة المالية في إطار ما تتضمنه المالية العامة الكلاسيكية حيث أصبحت تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في الميزانية العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة، وكما تبين أن هناك عوامل تؤثر على السياسة المالية ومن بينها عوامل إدارية، التي تساهم في تحقيق التنمية التي تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما، وذلك من خلال إحداث تغير واضح في أحجام وقيم هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية البينية والضمنية.

الفصل الثاني

مساهمة السياسة المالية في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2009_2014)

مدخل الفصل:

للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث وضعت برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا إقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها، وهذا من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي ومحاولة الخروج من المشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر خلال هذه الفترة، وبناءا على ذلك يمكن تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث والتي توزع كالتالي:

- مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001_2004).
- الجهود المبذولة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2009_2014).
- دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2009_2014).

المبحث الأول : :مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001_2014)

لقد انتهجت الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (2001_2014) برامج تنموية بحيث تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تحقيق تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدانة النتائج المحققة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب

يتناول الأول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أما الثاني فيتعلق ببرنامج دعم النمو، أما المطلب الثالث فنخصصه لبرنامج توطيد النمو.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001_2004)

عند مطلع سنة 2000 برزت هناك مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري بعد ارتفاع أسعار النفط ما أدى إلى زيادة المداخيل المالية بما يساهم في دعم وتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.[1]

1_ تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : هو عبارة عن دعم يقدم للاقتصاد بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية والنمو وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي وطبيعة اقتصادية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج سنة 2001 حيث رصد له غلاف قدره 525 مليار دج.

وبعد التعديلات في الإعتمادات المالية السابقة المخصصة لهذا البرنامج ارتفعت قيمته لتصل إلى 1216 مليار دج كملحق تكميلي للمشاريع السابقة وإضافة لأشغال جديدة لم تكن قيد الإنجاز، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج.

1 سفيان دلفوف،السلام عطاطاش،أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر،أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2004،جامعة سطيف،11مارس2013،ص58.

2_أهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

من أهم الأهداف التي سعى هذا البرنامج لتحقيقها ما يلي:[1]

_ تحسين أداء مستوى النمو.

_ القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين.

_ تدعيم البني التحتية.

لذا فقد جاء هذا البرنامج لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن وهذا من خلال مناصب الشغل والحد من البطالة.

3_ التخصيص القطاعي الإعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2004)

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحية، تقوية الخدمات العمومية وغيرها، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم هذا البرنامج إلى أربعة برامج أساسية كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

1 المرجع السابق, ص59.

2 علام عثمان،واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004،أبحاث المؤتمر الدولي:العقود الاقتصادية الجديدة بين المشهورية و الثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البويرة،25_28 يناير 2015،ص31.

الجدول (2_1): البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2004) **الوحدة: مليار دج**

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المطلق	المجموع (%)
الأشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.09
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.89
الفلاحة والصيد البحري	10.5	20.3	22.5	12.0	65.3	%12.44
الإصلاحات الاقتصادية	30.0	15.0	00	00	45.0	%8.58
المجموع المطلق	213.0	178.3	113.2	20.5	525.0	100%_

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قانون المالية التكميلي 2001.

يتضح من خلال الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للأشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية، حيث خصصت ما يقارب 210.5 و 204.2 مليار دج على التوالي، وقد كان من أهم نتائج هذا البرنامج ما يلي :[1]

_ تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر بـ 3.8 % في المتوسط خلال هذه الفترة مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر بـ 6.8 % .

_ تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى اقل من 24% عند نهاية الفترة.

_ إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات والشروع في توسيع شبكة الطرق.

_ تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

1 المرجع السابق ، ص 33.

4 _ تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001_2004)

يتجلى دور السياسة المالية في تحقيق أهدافها بشكل عام، من خلال حصيلة إيرادات الضريبة والنفقات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2_2): تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001_2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / المجموع	2001	2002	2003	2004
مجموع الإيرادات العامة	1505.526	1603.188	1974.466	2229.75
مجموع النفقات العامة	1321.03	1550.65	1690.18	1891.8

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz

نلاحظ من خلال الجدول تطور وارتفاع الإرادات العامة بـ 2229.75 مليار دج في سنة 2004 مقارنة بـ 1505.526 مليار دج في سنة 2001، مما ساهم في تطور النفقات العامة فبالنسبة لسنة 2004 قدرت بـ 1891.8 مليار دج مقارنة بسنة 2001 حيث قدرت بـ 1321.03 مليار دج.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005_2009)

خلال فترة(2005_2009) تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث يعتبر انعكاس للسياسة الاقتصادية و مكمل لسياسة الإنعاش الاقتصادي، و لقد جيء بهذا البرنامج خصيصا لتحسين المستوى المعيشي للسكان و تطوير الهياكل القاعدية التي تم تجسيدها في برنامج الإنعاش الاقتصادي.[1]

1_تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو: يعتبر من بين أضخم المخططات التي شرعت الجزائر في تنفيذها استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصص له مبلغ مالي يقدر ب

1 ساعد بن فرحات ، عباس وداد ،فعالية سياسات التشغيل في الجزائر ،أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014 ،جامعة سطيف، 11مارس 2013، ص5.

8750 مليار دج أي ما يعادل 114مليار/دولار. و هو يتضمن مخصصات ما تبقى من برنامج الإنعاش الاقتصادي 1216 مليار دج, بالإضافة إلى برنامج تنمية مناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج و برنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج وبرنامجا تكميليا موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.

2_أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

سعى هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف هي:[1]

_ تحسين المستوى المعيشي للسكان.

_ تطوير المنشآت التحتية الأساسية التي تم بدء إنجازها.

_ دعم التنمية الاقتصادية و تطوير الخدمات العمومية و عصرنتها.

_ تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال.

3_التخصيص القطاعي الإعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2009_2005)

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب 21114 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية و الجدول التالي يوضح ذلك.

1 علام عثمان,مرجع سبق ذكره , ص61.

الجدول(2_3): البرامج الأساسية التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2005_2009) الوحدة: مليار دج

القطاعات	حجم الإعتمادات	النسب(%)
تحسين معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر :رئاسة الحكومة, البرنامج التكميلي لدعم النمو.

وبما أن أية إستراتيجية تنموية لابد وأن تحقق الإنصاف من خلال تعزيز المساواة و تقليص الفوارق بين الأفراد،ونتيجة لذلك تم اعتماد برنامجين إضافيين أساسين خلال هذه الفترة بهدف تسريع وتيرة التنمية, تمثلا أساسا في:[1]

_ اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ بلغ 377 مليار دج.

_ اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دج مع نهاية 2009,كما تم خلال هذه الفترة إجراء عمليات إعادة التقييم للمشاريع التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى.

4_ تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005_2009)

تهدف السياسة المالية إلى تحسين الإيرادات والنفقات العامة و تطويرها والجدول التالي يوضح ذلك.

1 المرجع السابق، ص62

الجدول (2_4): تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2005_2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات / المجموع	2005	2006	2007	2008	2009
مجموع الإيرادات العامة	3082.5	3639.8	3687.8	5111.0	3676.0
مجموع النفقات العامة	2052.0	2453.0	3108.5	4175.7	4246.3

المصدر:التقرير السنوي للبنك الجزائري 2008, للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر, ص 239_240 .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تذبذب في تطور الإيرادات، فبالنسبة لسنة 2009 قدرت ب 3676 مليار دج مقابل 5111 لسنة 2008، أما النفقات فقد عرفت تطور ملحوظ بالنسبة للسنوات السابقة، إما سنة 2009 قدرت ب 4246.3 مليار دج مقارنة بسنة 2005 حيث كانت تقدر ب 2052.0 مليار دج.

المطلب الثالث:برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010_2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي أطلقت قبل 10 سنوات حيث جاء هذا البرنامج لاستكمال مسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ سنة 2001, ونظرا للتأخر في إنجاز بعض المشاريع المندرجة ضمن المخطط الخماسي (2005_2009) و السعي من أجل إحداث حركية تنموية بين مختلف مناطق البلاد.

1_تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي: عرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي بالبرنامج الخماسي الثاني الذي رصدت له الدولة الجزائرية غلافا ماليا قدره 11.534 مليار دج ، ليصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة (2001_2014) يقدر بمبلغ 21.214 مليار دج اي286 مليار دولار.[1]

1 زويش سمية، السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر 2000_2014 ،مذكرة تخرج (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ، 2014_2015 ، ص81 .

2_أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي

لقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج لتحقيق أهداف عديدة أهمها:[1]

_ دعم تنمية الاقتصاد الوطني و إحداث التنمية الصناعية.

_ تنمية الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات.

_ تطوير اقتصاد المعرفة.

_ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمات العمومية.

_ تحسين التنمية البشرية.

3_التخصيص القطاعي الإعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)

إن المبلغ المخصص للبرنامج يقدر ب 21.214 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج أساسية تم تقسيمها إلى برامج فرعية و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول(2_5): البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010_2014) **الوحدة:مليار دج**

القطاع	حجم الإعتمادات	النسب(%)
التنمية البشرية	310.5009	49.5%
تطوير البنية التحتية	6.68241	31.5%
تحسين الخدمة العمومية	1.71833	8.1%
التنمية الاقتصادية	1.61226	7.6%
الحد من البطالة	0.36064	1.7%
البحث العلمي	0,33942	1.6%
المجموع	421.21	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 42 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010_2014).

1 ساعد بن فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 63 .

من خلال الجدول نلاحظ أن التنمية البشرية هي أكبر مستفيد بحيث قدر المبلغ المخصص لها ب 10.50093 مليار دج، ثم يليه تطوير البنية التحتية ب 6.68241 مليار دج.[1]

4_تطور الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)

لقد عرفت الإيرادات و النفقات العامة خلال الفترة المدروسة تذبذبا بنسب مختلفة و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2_6): تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات / المجموع	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الإيرادات العامة	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9	5719.0
مجموع النفقات العامة	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1	6980.2

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014. للتطور الاقتصادي النقدي للجزائر, ص156 .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في النتائج بالنسبة للإيرادات والنفقات العامة، حيث نلاحظ أن في سنة 2012 عرفت ارتفاع ب 6339.3 مليار دج مقارنة بالسنة 2010 والذي قدرت ب مليار دج 4392.9 وفي سنة 2014 فقد عرفت تراجع ب مليار دج 57190.

أما بالنسبة للنفقات فقد عرفت تطور ملحوظ بالنسبة لسنوات السابقة ب 6980.2 مليار دج في سنة 2014مقارنة بالسنة 2010 ب4466.9 مليار دج.

1 ساعد بن فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

المبحث الثاني:الجهود المبذولة في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2009_2014)

كانت الجزائر من بين الدول التي خصصت مبالغ ضخمة من أجل النهوض و الرقي بالتنمية الاقتصادية، حيث خصصت مبلغ 3500 مليار دج موزعة على أهم البرامج التنموية الاقتصادية التي سنتطرق لها في هذا المبحث الذي يتناول دعم الفلاحة الريفية، و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و دعم الإستراتيجية الصناعية.

المطلب الأول:دعم الفلاحة و التنمية الريفية

تمثل الفلاحة و التنمية الريفية مكانة متقدمة في سلم الأولويات للسياسة الاقتصادية و الاستثمار في العديد من برامج التنمية في الدول، لذا سعت الجزائر لإحداث برامج تنموية، حيث خصص مبلغ 1000 مليار دج لدعم الفلاحة و التنمية الريفية.

1_برنامج التجديد الفلاحي و الريفي

وضع خطاب رئيس الجمهورية يوم 28 فيفري 2009 في بسكرة، الأسس العامة لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي جاءت أهدافها مطابقة للأهداف الأساسية التي عرفتها السياسات للفلاحة السابقة، وينقسم برنامج التجديد الفلاحي والريفي إلى ثلاث أقسام:[1]

1_1:التجديد الفلاحي: هو الذي يتركز على مقاربة الفروع، والتركيز على الفروع ذات الأولوية من حيث إنتاجها ومن حيث دعم المناطق التي تتميز عن غيرها بالوفرة الإنتاجية، إضافة للعمل على خلق التنمية المدعمة للطاقات الإنتاجية كما يدخل ضمن التجديد الفلاحي وعقود البضاعة مع الجماعات المحلية.

1 يونس صاحب ، السياسة الفلاحية التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة الجزائر : مواد غذائية أساسية ، رسالة ماجستير ، علوم سياسية ، مذكرة تخرج (غير منشورة) ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2014_2015، ص 160_162 .

1_2:التجديد الريفي: وهو أوسع من التجديد الفلاحي من حيث أهدافه فهو يتجاوز الإكتفاء بتحقيق التنمية الفلاحية في العالم الريفي ليشمل قطاعات ومجالات أخرى تتمثل في تنمية الحرف، و يسعى التجديد بشكل عام إلى:

_ تنمية الأقاليم الريفية و تحسين مستويات المعيشة لسكانها.

_ الاستغلال الجيد للفضاءات المختلفة من خلال عصرنة القرى.

1_3:تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية: و يخص هذا البرنامج العوامل المختلفة الناشطة في القطاع الفلاحي و التنمية الريفية و تهدف بشكل عام إلى تحقيق:

_ عصرنة المؤسسات الفلاحية المختلفة.

_ توسيع الاستثمار في عمليات التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي.

_ تطوير مناهج الإدارة والفلاحة.[1]

2_الأهداف الأساسية لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي

حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهداف إستراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي الريفي، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:[2]

_ تأمين المستثمرين فيما يخص العقار.

_ مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي.

_ دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة.

_ تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي.

1 المرجع السابق ، ص 162.

2 سفيان عمراني ،سياسة التجديد الفلاحي الريفي، إستراتيجية لكسب الرهان الأمني الغذائي ،أبحاث المؤتمر الدولي : المتغيرات و تحديات الاقتصادية الدولية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر، 23_24 نوفمبر 2014 ، ص9 .

3_تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009- 2014)

يشغل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك في التنمية الاقتصادية إلا أنه منذ سنة 2009 حتى سنة 2014 واجه الإنتاج الفلاحي تذبذب في النتائج، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2_7): تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009_2014)

الوحدة:النسبة المئوية

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تطور الإنتاج الفلاحي (%)	21.1 %	%4.9	%11.6	%7.2	%8.8	%2.5

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014, للتطور الاقتصادي و النقدي بالجزائر، ص 151.

من خلال الجدول نلاحظ أنه بعد عام 2009 الذي حقق فيه القطاع الفلاحي ارتفاعا بنسبة 21.1% انخفض ليصل إلى 11.6% في سنة 2011، واستمر في الانخفاض حتى عام 2014 ليصل إلى 2.5%.

المطلب الثاني:دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستراتيجية تنموية فعالة في معظم الدول و خاصة الجزائر، حيث تعتبر دعامة أساسية للاقتصاد الوطني وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية، لذا سعت الجزائر لوضع البرامج لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

1 سليمان ناصر و عواطف محسن ،قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري في قطاع المحروقات ، أبحاث المؤتمر الدولي : تغير إستراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، 28_29 أكتوبر 2014 ، ص8.

1_تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/18 الذي يعرف المؤسسة بأنها "مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات,تشغل من 1إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون /دج و هي تحترم معايير الاستقلالية.[1]

1_1المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و توزيعها حسب تعريف القانون الجزائري

تعتبر المنشآت الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، و يعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، حيث تتوزع إلى ثلاث مؤسسات و الجدول التالي يوضح ذلك.

_الجدول(2_8): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب تعريف القانون الجزائري

الحجم	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	9_1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
صغيرة	49_10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
متوسطة	250_50	من200مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دح

المصدر:الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة يوم 2001/12/15.

1_2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)

ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال برنامج توطيد النمو،و الجدول التالي يوضح ذلك.

1المرجع السابق ، ص7.

الجدول(2_9): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2009_2014)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد م ص م	408155	618515	658.737	711.275	747387	-

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقية الاستثمار www.mipmepi.gov.dz.

نلاحظ من خلال الجدول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة 2013 الذي بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 747387 مقارنة بسنة 2009 التي بلغ فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 408155 .

2_أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني

وتتجلى أهمية الموئسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني فيما يلي[1]:

2_1:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب شغل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر حيث تستهدف توفير توفير وظائف للعاطلين عن العمل والقضاء على البطالة التي بلغت حسب آخر التقارير نسبة 10.3 % سنة 2009, وقد كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في هذا التراجع.

2_2:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمة المقاطعات في البلاد، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المساهمة في قطاع العائدات بنسبة كبيرة.

1 المرجع السابق ، ص8_9.

2_3:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية غير أن نسبة الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضئيلة لذا قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

3_آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هناك عدة آليات تساهم في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن لكل منها دور فعال في تنميتها وتطويرها وتمويلها ومن أهم هذه الآليات نذكر:[2]

3_1:وزارة الصناعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار

المؤسسات للتوسيع وتم تعديلها بموجب حكومي، بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

3_2:الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أنشأت بمرسوم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم،و تدعيم الشباب البطال.

3_3:الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

أنشأت بمرسوم 234/96 المؤرخ في 2 جويلية 1996، أوكلت له أوكلت له مهمة تدعيم الشباب البطال وحل مناصب شغل.

1 المرجع السابق ، ص9.

2 شريف بوقصبة ،علي بوعبد الله ، مؤسسات صغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مؤتمر وطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي واد سوف ،الجزائر ، 5_6 ماي 2013 ،ص 6_7 .

3_4:الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

أنشأت بمرسوم03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001،تعمل على تسهيل والقيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات بواسطة خدمات الشباك الوحيدة، وترقية الاستثمارات وتطويرها و متابعتها.

3_5:صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت بمرسوم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002،و من مهامه منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3_6:الوكالة الوطنية لسير القرض المصغر

أنشأت بمرسوم 13/64 المؤرخ في 22جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر،هذا الأخير يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لديها مداخيل غير ثابتة.

3_7:صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ بموجب مرسوم 34/04 المؤرخ في 2004، حيث ساهم هذا الصندوق في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

4_برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية

تهدف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف تأتي في مقدمتها تأهيل قدرات التسيير والتنظيم و دعم الاستثمار.[2]

1 المرجع السابق، ص7.

2 حسين يحي ،فياس فعالية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2012_2013، ص 215 .

4_1:البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات: كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANPPNT حيث كلفت بإتمام وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار MIPMEPE و إعداد برنامج وطني للتأهيل بغلاف مالي يقدر ب 368 مليار دج لصالح 2000 مؤسسة في إطار تخطيط الخماسي (2010_2014)، بهدف تقريب البرنامج الوطني للتأهيل من المؤسسات ثم تنصيب الفروع.

4_1_1:البطاقة الفنية حول البرنامج

_ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2000) مؤسسة.

_ مدة الإنجاز 5 سنوات.

_ الجهات المستهدفة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ تكلفة البرنامج:386 مليار دج.

_ مصادر التمويل:ميزانية الدولة وتم توكيلها إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفروعها.

4_1_2أهداف البرنامج

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[1]

_ تأهيل قدرات التسيير و تنظيم و تحكيم المعرفة و الإبداع.

_ تأهيل نوعية المؤسسات و الموارد البشرية.

_ دعم الاستثمارات المالية للإنتاج.

1 المرجع اسابق، ص 216.

4_2_البرنامج الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجية الإعلام والاتصال

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية الخاصة لكي نتمكن من المحافظة على حصيلتها في السوق الداخلية وتتوجه بذلك لحجز مكانتها في السوق الخارجية.

4_2_1:تعريف البرنامج: البرنامج تم بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية خلال شهر مارس 2008 و يقدر الغلاف المالي للبرنامج ب 44 مليون أورو وكانت المساهمة الأوروبية في أكبر حصيلة تمثل 40 مليون أورو، يعمل البرنامج بالتنسيق مع السلطات الجزائرية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4_2_2:مميزات البرنامج

هناك عدة مميزات أهمها:

_ برنامج مشترك بين اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_ تحديد مدة البرنامج ب 3 سنوات.

_ التكلفة الإجمالية للبرنامج 44 مليون.

4_2_3:محاور البرنامج: تتمثل محاور البرنامج الكبرى في النقاط التالية:

_ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الخبراء من أجل تعميق عملية التأهيل وتسهيل عملية الحصول على التمويل الضروري. [1]

_ دعم الهيئات والجهات المساعدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم الفني للوزارة والهيئات الذكورة.

1 المرجع السابق ، ص222_223 .

_ دعم وإنجاز نظام الجودة في بعض القطاعات من دعم وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.[1]

المطلب الثالث: دعم الصناعة العمومية في الجزائر

يرتبط استمرار نشاط المؤسسة الصناعية وبقائها أساسا بمدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات زبائنها، وهنا تكمن أهمية توجيه نشاط هذه المؤسسة الصناعية، بما يمكن من تحديد أهدافها,و ضرورة مساهمة المؤسسة في إرساء المعالم الإستراتيجية لتنمية النشاط الاقتصادي، لذا سعت الجزائر لوضع إستراتيجيات جديدة للصناعة.[2]

1_تعريف الإستراتيجية الصناعية: تعرف الإستراتيجية الصناعية على أنها تلك الموارد الواجب استعمالها من أجل تحقيق النشاط الأساسي داخل المؤسسة والدولة بصفة عامة، و عليه فإن الإستراتيجية الصناعية ما هي إلا عملية تحديد الخطط القصيرة و المتوسطة المدى و تطبيق سياستها الصناعية دون إهمال دور العوامل التكنولوجية في تحقيق الإستراتيجية الصناعية.

2_معالم الإستراتيجية الصناعية: أصبحت الإستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي ليأخذها القطاع بدوره المكانة التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر، و من فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26_27_28 فيفري 2007 حول سياسات و إستراتجيات إنعاش الصناعة في الجزائر,التي تم إبرازها في النقاط التالية:

_ تبني إطار مرجعي و نظرة جديدة للتنمية الصناعية و ضرورة تغيير النظام الاقتصادي.

_ تحديد مبادئ الإستراتيجية و تشكيل السياسات الصناعية.

_ ضرورة وضع سياسات تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1 المرجع السابق ، ص 223.

2 عروب رتيبة ،بوسبعين تسعدين ، حملة تأهيل الموارد المتاحة في تفعيل استراتيجيات الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني الأول حول إستراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر و استمراريتها ، استمرارية أم قطيعة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر ، 23_24 أفريل 2012 ، ص 143.

3_المحاور الكبرى للإستراتجية الصناعية

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية: [1]

3_1:اختيار القطاعات الجاري ترقيتها و تشجيعها: يتم الاعتماد على الخطوات التالية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، والتعريف بالفروع وتحليل مستوى تنافسية القطاعات تقييم نقاط القوة والضعف والأخطار والفرص المتوفرة، ومن ثم عرض الإستراتجية الصناعية الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

3_2:انتشار القطاع الصناعي: يقوم هذا النشاط من خلال ثلاث برامج مكملة:

_ تثمين الموارد الطبيعية.

_ تكثيف النسيج الصناعي.

_ ترقية الصناعات الجديدة.

3_3:انتشار وتوسيع حيز الصناعة: البعد الثاني لانتشار الصناعة لا تتقارن مع البعد الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليه الاستجابة لرؤية أكثر تحفزا و تحظرا، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، فتطورها يسمح بخلق التعاون باستغلال التركيز على النشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات والمؤسسات العمومية للضبط و أيضا هيئات البحث و تكوين الخبرة داخل الشبكة.

3_4:سياسات التطور الصناعي: و تغطي أربعة مجالات كبيرة :

_ وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي.

_ الإبداع والصناعة.

1 المرجع السابق ، ص150_149.

_ تطوير الموارد البشرية والمؤهلات.

_ ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

4_ تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)

لتحقيق معدلات النمو حقيقية في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة علي تطور أداء القطاع الصناعي والجدول التالي يوضح ذالك .

الجدول (2_10): مؤشر تطورالإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010_2014). الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشر العام للنمو للإنتاج الصناعي(%)	0.4	2.5-	0.4-	1.6	0.9	4.3
المؤشر العام للنمو خارج المحروقات(%)	3.5	2.7-	2.4	5.4	2.3	2.2
المؤشر العام للنمو للمنتوجات المعملية(%)	1.5	5.4-	1.2-	0.1-	1.8	0.2-

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014,للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر,ص 152.

بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي ظلت معدلات النمو ضعيفة جدا أحيانا، و أحيانا أخرى سالبة، إن نمو الصناعة العمومية في 2014 بوتيرة متواضعة قدرها 4.3 في سنة 2014 مقارنة بستة 2009 التي بلغ نموها 0.4. يرجع تقرير نمو الصناعة العمومية للديناميكية التي يبذلها قطاع الطاقة الذي يواصل النمو و لو بوتيرة أكثر اعتدالا، حيث بلغ نموها في 2014 ب 8.0 و 7.2 في 2009، وعرفت أيضا تطور ملحوظ بالنسبة لسنة 2013 الذي بلغ 2.1.

1 المرجع السابق، ص 150_151.

المبحث الثالث: دورالسياسة المالية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة(2010_2014)

عرفت الجزائر خلال الفترة (2010_2014) ارتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات وها راجع للتغيرات التي حدثت على الإيرادات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى منح ملايير الدينارات بهدف التأثير على التنمية الاقتصادية من حيث البطالة، التضخم وغيرها ، وسوف دور السياسة المالية على كل متغير على حدى .

المطلب الأول: دور السياسة المالية في رفع مستوى المعيشة

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحديد ورفع مستوى المعيشة للسكان من خلال تأثيرها على العمالة المتكاملة والتضخم.

1_دور السياسة المالية في تحقيق العمالة الكاملة: إن تحقيق حالة العمالة الكاملة والحفاظ عليها يعتبر أحد أهم أهداف السياسة المالية، حيث يقتصر دور السياسة المالية على خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى فإن زيادة الإنفاق العام على الإيراد العام يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، حيث تعتبر السياسة المالية أداة فعالة للحد من البطالة.[1]

2_دور السياسة المالية في التضخم: تهدف السياسة المالية للحد من الضغوط التضخمية السائدة في اقتصاديات الدول حيث تنشأ أساسا لوجود فائض في الطلب الكلي، وعندما يتجاوز الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فتتبع السياسة المالية ما يلي:

الضرائب: يمكن للحكومة أن تفرض أنواع جديدة للضرائب إضافة إلى رفع معدل الضرائب القديمة (استهلاك، دخل، أرباح) وذلك لامتصاص القدرة الشرائية الإضافية التي يتسبب في خلقها الإنفاق الاستثماري المتزايد وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

1 عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

الإنفاق العام: إن من بين الأسباب الرئيسية للتضخم هي زيادة النفقات العامة لذلك ينبغي بذل الجهود لتخفيض النفقات غير الضرورية إلى أدنى حد ممكن. [1]

3-تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2009- 2014)

شهدت معدلات التضخم والبطالة انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 2000 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوطنية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-11): تطور معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2009- 2014)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تطور معدلات التضخم	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
تطور معدلات البطالة	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6

المصدر: تقرير السنوات للبنك الجزائري2014, للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص154_ 153 .

نلاحظ من خلال الجدول أن المعدلات البطالة عرفت استقرار في السنوات من 2009الى غاية 2014, حيث بلغ معدل البطالة لسنة2014 ب 10.6مقارنة بالسنة2009 ب10.2.

أما بالنسبة للتضخم فقد عرفت تذبذب في النتائج بالنسبة لسنة 2014 فقد كان معدل التضخم ب 2.92 مقارنة بالسنة 2009 حيث وصل معدل التضخم لانسبة 5.74 .

1 أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1970_ 2012، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014_ 2015، ص58_59.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية على الدخل الوطني

يعرف الدخل الوطني على أنه الزيادة النقدية في قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها الشخص خلال فترة معينة.

إن السياسة المالية تلعب دورا هاما في تأثيرها على زيادة الدخل الوطني من خلال أدواتها.

الضريبة: إن الضريبة على الدخل الوطني تعد من أهم الوسائل التي تمكننا من تحديد المقدرة التكليفية للفرد وبالتالي اقتطاع من دخل مما يناسب ظروفه الشخصية.

الإنفاق العام: إن النفقات العامة تؤثر بصفة مباشرة أوغير مباشرة على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد من سلع وخدمات، حيث تعمل النفقات الإنتاجية والاستثمارية على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتكوين رؤوس الأموال للاستثمار.[1]

1_تطور الدخل الوطني ونصيب الفرد في الجزائر خلال الفترة (2009- 2014)

لقد عرفت الجزائر تطور وتحسن ملحوظ في معدلات تطور الدخل ونصيب الفرد من الدخل والجدول التالي يوضح ذالك.

الجدول(2-12): تطور معدل الدخل الوطني ونصيب الفرد من الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (2009-2014) **الوحدة: النسبة المئوية**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الدخل الوطني	1.60	3.60	2.80	3.30	2.8	3.60
معدل نصيب الفرد من الدخل الوطني	0,07	1,07	0,9	1,40	0,9	1,70

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري، تطور الاقتصاد النقدي للجزائر نوفمبر 2014، ص215.

1 سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الطبعة 1، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000، ص71_152_163.

نلاحظ في خلال الجدول أن هناك تحسن في معدل الدخل الوطني ومعدل نصيب الفردي من الدخل فابنسبة لمعدل الدخل الوطني فقد ارتفع في سنة 2009 ب 1.60 إلى 3.60 في السنة 2014 .

أما فيما يخص نصيب الفرد من هذا الدخل فقد عرف ارتفاعا ب 1.70 لسنة 2014 مقارنة بالسنة 2009 ب0.07.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية على تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات

يعتبر تقليل التفاوت وتوزيع الدخول من أهم أهداف السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، حيث تعمل السياسة المالية على تقليل التفاوت بين الأفراد وتوزيع الدخول والثروات من خلال:[1]

_الضريبة: تظهر الآثار التي تخلقها الضرائب على إعادة التوزيع في فرض الضرائب المباشرة التصاعدية التي تؤدي إلى عدالة توزيع الدخول، لاسيما إذا خصصت حصيلة هذه الضرائب لتمويل الخدمات العامة التي يستفيد منها الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.

_الإنفاق: يختلف تأثير النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل باختلاف تقسيماتها، فالنفقات التحويلية تؤدي إلى عدالة توزيع الدخل بطريقة مباشرة، أما النفقات الحقيقية فهي تؤثر بطريقة غير مباشرة على عدالة توزيع الدخول، حيث يترتب على النفقات التحويلية إحداث تحولات مباشرة للمستفيدين في صورة نقدية أو عينية أو فوائد.

1_تطور وتوزيع الدخول والثروات في الجزائر خلال الفترة (2009- 2014)

لعبت السياسة المالية دورا كبيرا و فعالا في تطوير الثروات و كيفية توزيع الثروات و الجدول التالي يبين ذلك.

1 موسي بوشنب،إشكالية التوافق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل التوازن الاقتصادي، دراسةحالة:الجزائر1990_2000،رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2009_2010،ص119_120.

الجدول(2_13): تطور المداخيل في الجزائر خلال الفترة (2009-2014) الوحدة:دج

السنوات / الفروع	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصناعات الاستخراجية	69272	72423	74.772	85889	93.972	98.055
الصناعات التحويلية	26127	28158	31.869	33902	36.757	38.238
المنتجات الموزعة	29704	30228	31215	33528	39.590	41.878
البناء	19202	20450	22468	23652	28.021	28.722
التجارة والتصليح	25927	28025	30493	33325	37.300	41.942
الفنادق والمطاعم	23289	24401	26748	27718	30.948	31.608
النقل والاتصال	25055	28659	31708	35388	39.828	41.750
النشاطات المالية	36447	39502	44891	50244	55.198	57.797
العقار- خدمات	21756	23907	24351	25405	29.092	31.181
الصحة	25233	27454	31900	32978	36.759	42.122
الخدمات، جماعات جميع أفراد	25892	26163	27715	28926	34.398	37.504
المجموع	25049	26893	29352	31755	36.104	37.826

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في المداخيل الصافية في الجزائر خلال سنة 2014 ليصل الى37.826 دج مقابل سنة 2009 بـ 25049 دج، حيث نلاحظ أيضا أن هناك فوارق في المداخيل جد مرتفعة بالنسبة للقطاعات، حيث تجدر الإشارة أن القطاع الأكثر مردودية هو القطاع الصناعة الإستخراجية بمدخول قدره98.055دج ثم يليه النشاطات المالية ب 57.797 دج، بينما تبقي المداخيل القطاع البناء هو اكثرر ضعفا قدره28.722دج في سنة 2014 على التوالي .

خلاصة الفصل:

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية.

حيث أنه لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل حل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإنتاجية والمعيشة للسكان وخلق مناصب عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، بعدها جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو يواصل ما قد تم بدأه، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف منها تغطية النقائص ومواصلة وتيرة تحسين الأداء الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال موضوع البحث حاولنا أن نعرض مدى مساهمة السياسة المالية في التنمية الاقتصادية في الجزائر وعرض مختلف التحولات الاقتصادية والمشاكل التي واجهت الجزائر في مسارها المالي، ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية حيث تستخدم الدولة وسائل وإمكانيات للوصول إلى هذا الهدف وتكمن أهمية السياسة المالية في قيام الدولة بتوفير موارد مختلفة ساهمت بشكل رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التنموية التي تتبناها ومن خلال هذا فإن السياسة المالية تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسية منها:

_ تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

_ إعادة توزيع الدخل الوطني.

_ استقرار الأسعار.

ومن خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد ساهمت هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد الاجتماعي من خلال تسجيل معدلات البطالة المنخفضة، وتحسين المستوى المعيشي، أما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلت معدلات نمو لا بأس بتا بالرغم من الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم.

I. نتائج اختبار الفرضيات:

_ فيما يخص الفرضية الأولى والتي مضمونها أن تطور السياسة المالية في الجزائر كان انعكاسا مباشر في تطور وتحول النظام الاقتصادي، فلقد أثبتت صحتها من خلال تحليل الملامح العامة للاقتصاد الجزائري من بداية 2009 إلى غاية 2014 والتي أثبتت من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي قامت بتا الجزائر.

_ فيما يخص الفرضية الثانية وهي ما مكانة السياسة المالية في السياسة الاقتصادية فهي صحيحة، لأن السياسة المالية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي، و ذلك بفضل أدواتها المتنوعة.

_ فيما يخص الفرضية الثالثة ويكمن دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية من خلال تقليل التفاوت في توزيع الدخول وزيادة الدخل الوطني فهي صحيحة، وذلك من خلال علاج بعض المشاكل الاجتماعية من بطالة وتضخم.

II. النتائج العامة:

_ للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية.

_ التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة الرقي والازدهار.

_ ارتفاع كبير في النفقات الحكومية خلال الفترة المدروسة.

_ أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد.

_ تسجيل معدلات نمو لا بأس بتا وانخفاض نسبة البطالة.

_ انخفاض معدل التضخم إلى حدود 2,92 سنة 2014.

III. التوصيات:

_ تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.

_ الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.

_ العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة.

_ من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية لاستخدام الموارد العامة يجب إخضاع الإنفاق العام للجودة الاقتصادية.

IV. آفاق البحث:

تناولنا في بحثنا هذا موضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية باتخاذ الجزائر كدراسة حالة للفترة (2009_2014)، وبالنظر إلى ما تم التوصل إليه نرى أن البحث يمكن أن يشمل بحوثا أخرى في: معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر وأهم الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عن تطبيق البرامج التنموية في المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

قائمة

المصادر

والمراجع

I المراجع باللغة العربية.

1- الكتب :

1- ألبنا محمد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مصر، الدار الجامعية، 2009.

2- الخالي منجد عبد اللطيف، إلهيتي ونزاد عبد الرحمن، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج، 2006.

3- بكري كامل، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجامعة، 1988.

4- بعلي محمد الصغير، يسرى أبو علاء، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابه، د ت.

5- دراز حامد عبد المجيد، السياسة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.

6- عجينة محمد عبد العزيز والليث محمد علي،التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها و سياساتها، الإسكندرية، دار الجامعة، 2002.

7- عبد الرءوف سليم سحر وشعبان عبده عبير، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار النشر، 2013.

8- عدلي ناشد سوري، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000.

9- عارف أحمد والوادي محمد حسين، التغطية والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسير، 2011.

10- عبد الفتاح النسور إياد، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2013.

11- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د ت.

12- كافي مصطفى يوسف، مبادئ العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

13- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

14- منصوري الزيت، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2002.

15- حامي مصطفى أحمد، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الجامعة، 2011.

16- قريش مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2007.

17- زغدود علي، المالية العامة، الجزائر، الساحة المركزية بن كنون، 2005.

18- ذباب عواد فتحي أحمد، اقتصاديات المالية العامة، عمان دار الرضوان، 2013.

19 - خبابة عبد الله، تطور النظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى, الإسكندرية، دار الجامعة للنشر، 2014.

2- المجلات والدوريات والملتقيات :

20- بن فرحات ساعد، عباس وداد، فعالية سياسات التشغيل في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2009_2014)، جامعة سيف، 11مارس 2013.

21- وبوقصبة شريف، بوعيد الله علي، مؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر، مؤتمر وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي واد سوف، الجزائر، 5_6 ما 2013.

22- غروب رتيبة، وبسبعين تسعدين، حملة تأهيل الموارد المتاحة في تفعيل استراتيجيات الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول إستراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر واستمراري، استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر،23_24 أفريل 2012.

23- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي (2009_2014)،أبحاث المؤتمر الدولي:العقود الاقتصادية الجديدة بين المشهورة و الثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 25_28 يناير، 2015.

24- عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي الريفي، إستراتيجية لكسب الرهان الأمني الغذائي، أبحاث المؤتمر الدولي: المتغيرات و تحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 23_24 نوفمبر 2014.

25- تام سليمان ومحسن عواطف، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري في قطاع المحروقات، أبحاث المؤتمر الدولي: تغير إستراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ، 28_29 أكتوبر 2014.

26- دلفوف سفيان، عطا طاش السلام، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_2004)، جامعة سيف، 11مارس2013.

3-الرسائل والمذكرات:

27- بوشنب موسي، إشكالية التوافق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر: (1990_2000)، رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس،(2009_2014)

28- يحي حسين، قياس فعالية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (2012_2013).

29_سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر: (2000_2014)،رسالة ماستر(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أو لحاج، (2013_2014).

30- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (1970_2012)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2014_2015).

31- صاحب يونس، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة الجزائر : مواد غذائية أساسية، رسالة ماجستير، علوم سياسية، مذكرة تخرج (غير منشورة)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،(2014_2015).

32- زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر (2000_2014)، مذكرة تخرج (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البيرة ، (2014_2015).

.4- التقارير والقوانين:

34-الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة يوم 2001/12/15.

35-التقرير السنوي للبنك الجزائري، للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر2008.

36-التقرير السنوي للبنك الجزائري، تطور الاقتصاد النقدي للجزائر نوفمبر 2014.

37-رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو.

38-قانون المالية التكميلي 2001.

5- مواقع الالكترونية:

39-موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترقية الاستثمار

www.mipmepi.gov.dz.

40-الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz.